The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 11,N.3, P P. 299-323
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١١، العدد٣، ٢٠١٩ ص ص ٢٩٩-٣٢٣

Financial development and its impact on sustainable development

التطور المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة

*د. زهراء احمد محمد توفيق النعيمي * م. فارس جار الله الدليمي * م .م شيماء وليد البواب

Abstract: Sustainable development is a strategic objective for all countries to achieve. Financial development contributes significantly to achieving sustainable development through the provision of adequate resources and the establishment of economic projects that contribute to increasing investments and productivity and achieving sustainable development, The research aims at presenting the topics of financial development and sustainable development and analysis of indicators of financial development and sustainable development in the countries of the research sample as well as testing the impact of financial development on sustainable development in the countries, Then classify the research sample

countries according to their sustainable development degree using the Minitab15 program , The study concluded that there is a positive impact of financial development on sustainable development, which requires the necessity of all countries to develop their banking sectors that have a positive impact on achieving sustainable development .

*كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

المستخلص تعد التنمية المستدامة هدفا استراتيجيا تسعى جميع الدول نحو تحقيقه ، ويساهم التطور المالي بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير الموارد المناسبة وانشاء المشاريع الاقتصادية التي تساهم في زيادة الاستثمارات والانتاجية وتحقيق التنمية المستدامة ، ويهدف البحث نحو عرض موضوعي للتطور المالي والتنمية المستدامة وتحليل مؤشرات التطور المالي والتنمية المستدامة في الدول عينة البحث فضلا عن اختبار اثر التطور المالي على التنمية المستدامة في الدول عينة البحث ، ثم تصنيف الدول عينة البحث على وفق درجة التنمية المستدامة فيها باستخدام برنامج Minitab15 ، وقد خلص البحث الى وجود اثر ايجابي للتطور المالي على التنمية المستدامة ، ما يتطلب بالضرورة سعي جميع الدول نحو تطوير قطاعاتها المصرفية ذات الاثر الايجابي على تحقيق التنمية المستدامة .

المقدمة :يعد تحقيق هدف التنمية المستدامة من الاهداف الاستراتيجية وبتحقيقها تضمن الدول زيادة مدى كفاءة الخدمات المالية ، فزيادة التطور المالي له دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة المشاريع الاقتصادية والتي تساهم في زيادة الانتاجية و تقليل البطالة والفقر ، ويتناول البحث موضوع التطور المالي ودوره الكبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل مؤشرات التطور المالي المختلفة وكذلك تحليل مؤشرات التنمية المستدامة فضلا عن تحليل العلاقة بين التطور المالي والتنمية المستدامة في الدول عينة البحث .

مشكلة البحث

لو تحققت التنمية المستدامة للدول لأصبحت الدول تعيش برفاهية مالية واقتصادية واجتماعية وبيئية لذلك فان مشكلة البحث تتمحور في التساؤل اللأتي (**ماهي درجة التطور المالي**

في الدول عينة البحث وما هو اثر التطور المالي على التنمية المستدامة في الدول عينة البحث) ؟

أهمية البحث

للبحث أهمية كبيرة من خلال تناوله لموضوع التطور المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة وهو هدف تنموي تسعى جميع الدول نحو تحقيقه اذ يتناول البحث تحليل مؤشرات التطور المالي في الدول عينة البحث واختلافها في هذه الدول وانعكاسها على تحقيق التنمية المستدامة فيها، اذ يسهم التطور المالي في زيادة الخدمات المالية المقدمة وزيادة المشاريع الاقتصادية وتحسين المستويات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة النمو الاقتصادي .

هدف البحث

يهدف البحث الى عرض جانب مفهومي حديث ومعاصر عن التطور المالي والتنمية المستدامة، كذلك يهدف البحث الى تحليل مؤشرات التطور المالي للدول عينة البحث ومؤشرات التنمية المستدامة ومعرفة درجة التطور المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة وتصنيف الدول عينة البحث على وفق تحقيق درجة التنمية المستدامة فيها .

فرضية البحث

للقطاع المالي فوائد كبيرة جدا في تقديم خدمات متنوعة ، ونتيجة أداء القطاع المالي تظهر من خلال تفاعل العديد من المؤسسات المالية في الدول عينة البحث التي تظهر بصورة واضحة **اذ تتلخص فرضية البحث في يوجد تأثير معنوي ايجابي للتطور المالي في التنمية المستدامة.**

عينة البحث

عينة البحث تتمثل في مجموعة من الدول وهي (الامارات ، السعودية ، الكويت ، البحرين ، عمان) وسوف تكون المدة الزمنية للبحث خلال الاعوام (٢٠١٠-٢٠١٧) .

منهج البحث

سوف يعتمد البحث على المنهج الوصفي مستعينا بالدراسات الحديثة في عرض موضوع البحث فضلا عن المنهج التحليلي لتحليل بيانات البحث واختبار فرضيته .

المفهوم الحديث للتطور المالي

ادت المصارف منذ نشوئها دورا كبيرا في تطوير اقتصاديات البلدان ومن المعروف ان القطاع المصرفي والمالي قد اتجه الى النمو بشكل كبير مما يجعل اثاره كبيرة على الاقتصاد ايضا وخصوصا جانب الائتمانات المقدمة الى القطاع الخاص .

ويوكد صندوق النقد الدولي من خلال بحوثه Goyal 2011 الدور الكبير للقطاع المالي ودوره الكبير والمتعدد الابعاد حيث تقدم المصارف وجميع المؤسسات المالية مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة والتي تساعد البلدان على تبادل السلع والخدمات وتساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة ولاسيما قرارات الادخار والاستثمار ، فكلما كان النظام المالي متطورا كلما ساعد ذلك في اتخاذ القرارات الصحيحة وتحقيق الاهداف بكفاءة عالية فضلا عن تعزيز فعالية السياسات الاقتصادية (Ume et al.,2015,82-84) ، وهناك دور كبير للتطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي وان العلاقة ايجابية بينهما من خلال دورها في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة مستوى كفاءة راس المال والاستثمارات كذلك فان التقدم التكنولوجي يسهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي من خلال خفض كلف الانتاج وهذا واضح في البلدان ذات الخدمات المصرفية المتطورة اذ تكون كلف الخدمات المصرفية فيها منخفضة (Tadesse,2005,1-3) .

فالتطور المالي له ابعاده الكبيرة المتمثلة في العمق والكفاءة والوصول الى الخدمات المالية وانعكاسها واضح في تطوير اقتصاديات الدول (Svirydzenka,2016,4-6)، لذلك فان مؤشرات قياس التطور المالي تتمثل في مجموعة من المؤشرات وهي (Lenka,2015,192-195) (Afonso&Blanco-Arana,2018,6-8) (Karapici&Karapici,2016,69-71) :-

١- مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي

وهو من أهم مؤشرات التطور المالي المستخدمة كثيرا في قياس التطور المالي ويقيس مدى مساهمة المصارف في منح القروض المصرفية، وأن زيادة المؤشر تعني زيادة الاستثمارات ونمو الانتاجية الامر الذي ينعكس في زيادة النمو الاقتصادي .

٢- مؤشر حجم الوساطة المالية

ويتمحور المؤشر حول العمق النقدي ويدل على مدى استخدام النقود في الاقتصاد ويستخرج من خلال قسمة M2 النقود بمعناها الواسع على الناتج المحلي الاجمالي ويستخدم لمعرفة الحجم الحقيقي للقطاع المالي في الاقتصاد.

٣- مؤشر اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي

ويعبر المؤشر عن درجة تطور القطاع المالي فهو يوضح حجم ومستوى الخدمات المالية المقدمة وزيادة المؤشر تعني زيادة الودائع التي تؤدي الى تراكم الموجودات الامر الذي ينعكس في زيادة النمو الاقتصادي .

وهناك مؤشرات خاصة بالأسواق المالية تدل على مدى التطور المالي في البلدان واهمها مؤشر الرسملة السوقية الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر القيمة الاجمالية للاسهم المتداولة الى الناتج المحلي الاجمالي والمستخدمين لقياس حجم السوق وسيولته .

التنمية المستدامة المعاصرة

لاشك ان جميع البلدان تسعى لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة يتحقق من خلال تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية والحفاظ على هذه الاهداف بشكل مستمر ويمكن أن ينظر الى مفهوم التنمية المستدامة من عدة زوايا ولكن الجميع يتفق على ان مفهوم التنمية المستدامة يتمحور حول استغلال الموارد بمعدل لا يضر

بالأجيال القادمة وقد اعطي مفهوم التنمية المستدامة بانها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاضرار بمستقبل الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم" (Adejumo&Adejumo,2014,33-35)

وتؤدي المؤسسات المالية والنظام المالي المتطور دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة وتجنيب المجتمعات الدولية الوقوع في الازمات المالية التي تعد العدو الرئيسي والمانع الكبير في تحقيق التنمية المستدامة فوجود نظام مالي متطور يتمتع بالمسؤولة الاجتماعية يعد من الاسباب الرئيسة في دعم تحقيق التنمية المستدامة (Andrada,2015,217-220) .

وقد وضعت اسس التنمية المستدامة للتخفيف من الفقر والحد من عدم المساواة وتحسين المستوى المعاشي العالمي (Moran et al.,2008,470-473) .

ولقياس التنمية المستدامة هناك مجموعة من المؤشرات المتمثلة في اربعة مؤشرات رئيسة وهي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية وان لهذه المؤشرات الرئيسة مؤشرات متفرعة عنها والمعروضة كالاتي (Ghosh et al.,2006,263-266) (Dong&Hauschild,2017,697-699) (Lapinskiene&Peleckis,2009,109-111) :-

١- المؤشرات الاقتصادية

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .
- نسبة الاستثمار الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي .
- نسبة الصادرات الى الواردات .
- نسبة رصيد الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي .

٢- المؤشرات الاجتماعية

- معدل البطالة .

- معدل النمو السكاني .
- معدل الأمية بين البالغين .
- نسبة السكان في المناطق الحضرية .
- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية .

٣- المؤشرات البيئية

- نسبة استخدام المياه الى الاحتياطات المتجددة .
- نصيب الفرد من الاراضي الزراعية .
- نسبة الاراضي المتضررة بالتصحر .
- التغير في مساحة الغابات .

٤- المؤشرات المؤسسية

- عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة .
- عدد اجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ نسمة .
- عدد المشتركين في الانترنت .
- الانفاق على البحث والتطوير .

التطور المالي والتنمية المستدامة

شهدت العقود الاخيرة تطورات كبيرة في العديد من بلدان العالم وقد ادت ازالة القيود والتحرر المالي والعولمة الى زيادة التطور المالي والذي انعكس بشكل ايجابي على تحقيق التنمية المستدامة (Anwar et al.,2011,262-268) .

ان للتطور المالي ابعاد كثيرة وتكون ذات تأثير مباشر على البلدان وتؤدي المصارف التي تمثل قلب النظام المالي لأي بلد دورا كبيرا في اقتصادها من خلال القروض التي تقدمها وتوجهها الى المشاريع الانتاجية المثلى والتي تدعم اقتصاديات البلدان في تحقيق النمو والتنمية المستدامة (Demetriades,2008,2-5) ، فضلا عن الدور الكبير للقطاع المالي في التصدي لأي صدمة مالية والسعي لتحقيق الاستقرار المالي وتطويره لمؤشرات الانذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية (Harutyunyan et al.,2015,2-5) (Batuo et al.,2017,7-9) .

وتشير اغلب الدارسات الى الدور الكبير الذي يؤديه القطاع المالي في تحقيق التنمية المستدامة والمتضمن ثلاثة ابعاد تتمثل في من خلال دور القطاع المالي الكبير كوسيط مالي وتعبئة المدخرات وكذلك دوره في دعم وتعزيز الانشطة الاقتصادية والبعد الثالث المتمثل باثر القطاع المالي والمتعلق بحجم وتطور النظام المالي في كل بلد ، فالبلدان ذات الانظمة المالية المتطورة تكون قادرة على تحفيز النمو الاقتصادي بشكل أوسع من خلال تمويلها للمشاريع الاستثمارية ذات الفوائد الكبيرة للبلدان (Iheanacho,2016,2-5) ، وان العلاقة بين التنمية المالية والتنمية الاقتصادية تكون ايجابية وتختلف من بلد الى اخر بحسب درجة التطور المالي لكل بلد اذ تحدد عوامل تنوع الوصول الى الخدمات المصرفية ودرجة المنافسة المصرفية التي تختلف من بلد الى اخر درجة العمق المالي لكل بلد والذي ينعكس ايجابيا بزيادة وتحقيق التنمية المستدامة (Bongini et al.,2017,3-5) .

ويؤدي القطاع المالي دوره الكبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاثار الايجابية للقطاع المالي المتطور اذ كلما كان القطاع المالي متطور كانت اثاره كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره الايجابي في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد للاستثمارات الاكثر انتاجية وتقليل تكاليف المعاملات وتنويع المخاطر وتسهيل تبادل السلع والخدمات بكفاءة عالية

ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Samargandi et al.,2013,3-6) (Estrada et al.,2010,4-6) .

وهناك ثلاثة اتجاهات لتحديد العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي الاول يقترح ان التطور المالي يعتمد على النمو الحقيقي والثاني يشير الى ان التنمية المالية تسبق النمو الاقتصادي وتشجع النشاط الاقتصادي من خلال تقديم خدمات جديدة اما الثالث فانه يوضح ان التمويل والنشاط الحقيقي يرافق بعضهما البعض (Reid,2010,258-259).

وبالطبع فان دعم الاستثمارات التي تهدف الى حماية البيئة وتحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تدعم تحقيق التنمية المستدامة (Alinska et al.,2018,3-5) .

ولاشك في أن الاقتصاديين منذ السابق قد اكدوا الدور الايجابي للقطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مثل Schumpeter 1912 حيث ذكر ان المصارف تؤدي دورا كبيرا من خلال وساطتها المالية وتمويل المشاريع الاقتصادية المبتكرة ، ثم اظهر Gurley and Shaw (1955) ان العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي تسير في كلا الاتجاهين ، ثم اكد Gold Smith (1969) ان العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي هي علاقة ايجابية (Cojocaru et al.,2011,4-6) .

ثانيا: تحليل مؤشرات التطور المالي والتنمية المستدامة

سوف يتم تحليل مؤشرات التطور المالي والتنمية المستدامة لعينة البحث المكونة من الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان خلال سنوات البحث للفترة 2010–2017 وكالاتي :-

اولا: مؤشرات التطور المالي

- الائتمان المقدم للقطاع الخاص نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

- اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة
- معدل البطالة من المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة
- التغير في مساحة الغابات من المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة
- مستخدمو الانترنت من المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة

وكما هو موضح في الجداول الاتية:-

جدول (1)

مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

الدول / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الامارات	74.42	63.60	60.52	60.02	64.77	79.07	83.89	78.84
السعودية	39.16	34.10	36.33	40.21	44.29	55.91	58.11	54.11
الكويت	74.63	60.80	55.74	59.75	67.64	98.51	103.77	99.17
البحرين	67.69	69.55	69.14	69.63	63.87	73.71	73.81	74.51
عمان	42.35	41.18	41.96	43.16	46.87	66.45	74.95	74.98

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي،2019

يظهر من الجدول (1) ان مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص نسبة للناتج المحلي الاجمالي قد تراوح في الامارات بين 60.02 أدنى نسبة في سنة 2013 وبين 78.84 اعلى نسبة في سنة 2017 حيث يلاحظ زيادة المؤشر في السنوات الاخيرة وهو من مؤشرات التطور المالي وزيادته تعني زيادة الاستثمارات والانتاجية التي تدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، في حين تراوح المؤشر في السعودية بين 34.10 ادنى نسبة في سنة 2011 وبين 58.11 اعلى نسبة في سنة 2016 كما يلاحظ زيادة المؤشر ايضا خلال سنوات البحث وزيادة المؤشر تدعم الاستثمارات والانتاجية وتحقيق النمو الاقتصادية والتنمية المستدامة ، في حين تراوح المؤشر في الكويت بين 55.74 أدنى نسبة في سنة 2012 وبين 103.77 اعلى نسبة في سنة 2016 اذ يلاحظ زيادة المؤشر كثيرا في السنة الاخيرة والذي يعني زيادة نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص والتي تدعم الاستثمارات والإنتاجية والتنمية المستدامة ، في حين تراوح المؤشر في البحرين بين 63.87 ادنى نسبة في سنة 2014 وبين 74.51 اعلى نسبة في سنة 2017 اذ يلاحظ ايضا ارتفاع المؤشر والذي يدعم تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، في حين تراوح المؤشر في عمان بين 41.18 ادنى نسبة في سنة 2011 وبين 74.98 اعلى نسبة في سنة 2017 كما يلاحظ زيادة كثيرة في السنة الاخيرة من سنوات البحث وهو ما يدعم تحقيق استثمارات وانتاجية اعلى والتي تنعكس بإيجابيه كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، ويلاحظ بشكل عام زيادة المؤشر لعينة البحث وهي الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان بشكل كبير ما يعني زيادة المؤشر الذي يدل على زيادة القروض المقدمة التي تدعم المشاريع الاستثمارية وزيادة الانتاجية والذي ينعكس بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة .

جدول (2)

مؤشر اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي

الدول / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الامارات	67.91	59.20	58.08	63.50	70.51	85.38	90.13	90.12
السعودية	24.41	23.54	25.28	28.87	32.69	40.57	40.84	40.83
الكويت	73.55	60.38	56.82	60.15	68.61	95.39	100.07	100.06
البحرين	73.56	69.21	68.01	68.65	71.67	80.58	80.68	80.68
عمان	33.68	32.38	32.17	34.01	36.3	47.93	54.86	54.87

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي،2019

يظهر من الجدول رقم (2) ان مؤشر اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي قد تراوح في الامارات بين 58.08 ادنى نسبة في سنة 2012 وبين 90.13 اعلى نسبة في سنة 2016 حيث يلاحظ زيادة المؤشر كثيرا في السنة الاخيرة لسنوات البحث ما يدل على زيادة مستوى الخدمات المالية المقدمة في الامارات وزيادة التطور المالي فيها ايضا ، في حين تراوح المؤشر في السعودية بين 23.54 ادنى نسبة في سنة 2011 وبين 40.84 اعلى نسبة في سنة 2016 اذ يلاحظ ايضا زيادة المؤشر في السنة الاخيرة ما يدل على زيادة مستوى الخدمات المالية المقدمة وزيادة التطور المالي ، في حين تراوح المؤشر في الكويت بين 56.82 ادنى نسبة في سنة 2012 وبين 100.07 اعلى نسبة في سنة 2016 اذ يلاحظ وبشكل كبير زيادة المؤشر في السنة الاخيرة ما ينعكس بزيادة مستوى الخدمات المالية المقدمة وزيادة التطور المالي ايضا، بينما تراوح المؤشر في البحرين بين 68.01 ادنى نسبة في سنة 2012 وبين 80.68 اعلى نسبة في سنة 2016 و2017 على التوالي ويلاحظ زيادة المؤشر في السنوات الاخيرة للبحث والذي ينعكس في زيادة الخدمات المالية والتطور المالي المتحقق، في حين تراوح المؤشر في عمان بين 32.38 ادنى نسبة في سنة 2011 وبين 54.87 اعلى نسبة في سنة 2017 حيث يلاحظ ايضا ان المؤشر قد استمر بالزيادة خلال سنوات البحث وارتفع كثيرا في السنوات الاخيرة مما يدل على زيادة مستوى

الخدمات المقدمة والتطور المالي ايضا ، ويلاحظ بشكل عام ارتفاع المؤشر في عينة البحث والمكونة من الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان وان مستوى الخدمات المالية والمصرفية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017

قد تطورات في هذه البلدان بشكل كبير وزاد التطور المالي فيها كثيرا.

جدول(3)

مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

السنوات / الدول								
الامارات	35037.89	40434.37	42086.69	43315.14	44443.06	39122.05	38517.8	40698.85
السعودية	19259.59	23770.75	25303.09	24934.39	24575.4	20730.86	19982.09	20849.29
الكويت	38497.62	48268.59	51264.07	48399.81	42996.32	29109.07	27368.29	29040.36
البحرين	20722.1	22512.16	23649.37	24737.17	24983.38	22688.88	22560.58	23655.04
عمان	19281	20986.08	22134.8	21227.21	20469.14	16406.71	15102.38	15668.37

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي،2019

يظهر من الجدول رقم (3) ان مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد تراوح في الامارات بين 35037.89 أدنى نسبة في سنة 2010 وبين 44443.06 اعلى نسبة في سنة 2014 ويلاحظ ان المؤشر قد اتجه بشكل عام نحو الزيادة خلال سنوات البحث ، في حين تراوح المؤشر في السعودية بين 19259.59 ادنى نسبة في سنة 2010 وبين 25303.09 اعلى نسبة في سنة 2012، في حين تراوح المؤشر في الكويت بين 27368.29 ادنى نسبة في سنة 2016 وبين 51264.07 اعلى نسبة في سنة 2012 اذ يلاحظ ان المؤشر قد انخفض في السنوات الاخيرة للبحث ، في حين تراوح المؤشر في البحرين بين 20722.1 ادنى نسبة في سنة 2010 وبين 24983.38 اعلى نسبة في سنة2014، حيث يلاحظ ان المؤشر قد اتجه بشكل عام نحو الزيادة خلال سنوات البحث ، في حين تراوح المؤشر في عمان بين 15102.38 ادنى نسبة في سنة 2016 وبين 22134.8 اعلى نسبة في سنة 2012 اذ يلاحظ ان المؤشر قد انخفض في السنوات الاخيرة للبحث .

جدول(4)

مؤشر معدل البطالة

الدول / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الامارات	3.69	3.30	2.97	2.61	2.28	1.93	1.63	1.67
السعودية	5.55	5.77	5.52	5.57	5.72	5.59	5.65	5.52
الكويت	1.82	3.6	3.51	3.42	2.9	2.2	2.23	2.13
البحرين	1.13	1.23	1.20	1.20	1.21	1.20	1.21	1.20
عمان	3.97	3.97	3.77	3.65	3.49	3.31	3.26	3.25

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي،2019

يظهر من الجدول رقم (4) ان مؤشر معدل البطالة في الامارات تراوح بين 1.63 ادنى نسبة في سنة 2016 وبين 3.69 اعلى نسبة في سنة 2010 حيث يلاحظ ان البطالة قد انخفضت خلال سنوات البحث وهو مؤشر جيد لانخفاض البطالة الامر الذي يدعم تحقيق التنمية المستدامة ، في حين تراوح المؤشر في السعودية بين 5.52 ادنى نسبة في سنة 2012 و2017 على التوالي وبين 5.77 اعلى نسبة في سنة 2011، ويلاحظ ان المؤشر قد بقى في الحدود نفسها تقريبا خلال سنوات البحث ، في حين تراوح المؤشر في الكويت بين 1.82 أدنى نسبة في سنة 2010 وبين 3.51 اعلى نسبة في سنة 2012 حيث يلاحظ ان معدل البطالة قد اتجه نحو الارتفاع خلال سنوات البحث ، في حين تراوح المؤشر في البحرين بين 1.13 ادنى نسبة في سنة 2010 وبين 1.23 اعلى نسبة في سنة 2011، في حين تراوح المؤشر في عمان بين 3.25 ادنى نسبة في سنة 2017 وبين 3.97 اعلى نسبة في سنة 2010 ويلاحظ بشكل عام ان المؤشر في عينة البحث والمتكونة من الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان ان انخفض في احدها بشكل كبير وهو ما يدعم تحقيق التنمية المستدامة وبقى ثابتا في اغلب الدول وهو ما يدل على الحفاظ على عدم زيادة معدل البطالة في هذه البلدان والذي يدعم بالتأكيد تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول عينة البحث .

جدول(5)

الدول / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الامارات	4.46	4.48	4.49	4.51	4.52	4.54	4.55	4.46
السعودية	0.45	0.45	0.45	0.45	0.45	0.45	0.45	4.45
الكويت	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35	0.35
البحرين	0.69	0.70	0.72	0.74	0.76	0.77	0.78	0.79
عمان	0.006	0.006	0.006	0.006	0.006	0.006	0.006	0.006

مؤشر التغير في مساحة الغابات

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي،2019

يظهر من الجدول رقم (5) ان مؤشر التغير في مساحة الغابات قد تراوح في الامارات بين 4.46 أدنى نسبة في سنة 2010 وبين 4.55 أعلى نسبة في سنة 2017 اذ يلاحظ ان المؤشر كان في تزايد مستمر خلال سنوات البحث وهو ما يدل على زيادة مساحة الغابات وتطور المؤشرات البيئية المهمة لتطور البلدان وتحقيق التنمية المستدامة ، في حين يلاحظ ان المؤشر في السعودية قد بقى ثابتا وهو 0.45 خلال سنوات البحث جميعها ، في حين يلاحظ ان المؤشر في الكويت قد بقى ثابتا خلال سنوات البحث أيضا ، في حين تراوح المؤشر في البحرين بين 0.69 ادنى نسبة في سنة 2010 وبين 0.79 اعلى نسبة في سنة 2017حيث يلاحظ ان المؤشر كان في تزايد مستمر خلال سنوات البحث بمعنى زيادة مساحة الغابات وتطور المؤشرات البيئية المهمة للتنمية المستدامة، في حين يلاحظ ان المؤشر في عمان قد بقى ثابتا خلال سنوات البحث .

جدول(6)

مؤشر مستخدمو الانترنت

الدول / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الامارات	94.91	129.60	243.47	281.24	372.84	593.60	947.93	1297.00
السعودية	13.08	20.43	40.43	51.96	71.12	89.86	106.64	167.61
الكويت	78.71	115.94	185.24	219.54	252.74	324.20	388.64	474.79
البحرين	74.94	109.52	208.42	247.83	288.83	328.02	346.62	359.77
عمان	20.38	25.02	61.18	75.71	101.23	118.33	129.49	142.78

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي،2019

يظهر من الجدول رقم (6) ان مؤشر مستخدمو الانترنت قد تراوح في الامارات بين 94.91 ادنى نسبة في سنة 2010 وبين 1297.00 أعلى نسبة في سنة 2017 اذ يلاحظ تطور استخدام الانترنت في الامارات خلال سنوات البحث تطور كبير وهو ما يدل على تطور استخدام الانترنت في الامارات وتطور المؤشرات المؤسسية وهي احد مؤشرات التنمية المستدامة بمعنى تحقيق وتطور التنمية المستدامة بشكل كبير في الامارات خلال سنوات البحث ، في حين تراوح المؤشر في السعودية بين 13.08 أدنى نسبة في سنة 2010 وبين 167.61 اعلى نسبة في سنة 2017حيث يلاحظ تطور مستخدمو الانترنت في السعودية بشكل كبير ايضا وهو ما يدل على تحقيق وتطور التنمية المستدامة في السعودية بشكل كبير ، في حين تراوح المؤشر في الكويت بين 78.71 ادنى نسبة في سنة 2010 وبين 474.79 اعلى نسبة في سنة 2017 حيث يلاحظ تطور مستخدمي الانترنت في الكويت بشكل كبير مما يدل على تطور المؤشرات المؤسسية وهي من المؤشرات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة ، في حين تراوح المؤشر في البحرين بين 74.94

ادنى نسبة في سنة 2010 وبين 359.77 اعلى نسبة في سنة 2017 اذ يلاحظ تطور مستخدمي الانترنت خلال سنوات البحث وتطور كبير مما يدل على تحقيق وتطور التنمية المستدامة في البحرين خلال سنوات البحث ، في حين تراوح المؤشر في عمان بين 20.38 ادنى نسبة في سنة 2010 وبين 142.78 اعلى نسبة في سنة 2017 اذ يلاحظ تطور مستخدمي الانترنت بشكل كبير في عمان خلال سنوات البحث وهو ما يدل على تطور التنمية المستدامة في عمان ، وبشكل عام يلاحظ تطور المؤشر بشكل كبير لعينة البحث والمتكونة من الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان خلال سنوات البحث وهي سنوات حديثة جدا ما يدل على تحقيق وتطور التنمية المستدامة .

اثر التطور المالي على التنمية المستدامة

لاختبار اثر التطور المالي على التنمية المستدامة تم الاعتماد على التحليل القياسي ، اذ تم استخدام برنامج Minitab15 لإجراء تحليل الانحدار لمعرفة اثر التطور المالي على التنمية المستدامة،

اذ تم اجراء تحليل الانحدار على متغيرات البحث والمتمثلة بإجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير معتمد ، اذ يقاس التطور المالي بمؤشر اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي والمعروف انه من المؤشرات المهمة لقياس التطور المالي ، وتقاس التنمية المستدامة بمؤشر نصيب الفرد من الناتج لمحلي الاجمالي .

ان للتطور المالي أثرا ايجابيا في تحقيق وتطوير التنمية المستدامة اذ كلما كان التطور المالي كبيرا في الدول انعكس ذلك ايجابيا في تحقيق التنمية المستدامة ، وهنا نحن بصدد اختبار العلاقة قياسيا بين التطور المالي والتنمية المستدامة وقد تم استخدام مؤشر واحد يمثل التطور

المالي ومؤشر واحد يمثل التنمية المستدامة وهما من اهم المؤشرات المعبرة عن التطور المالي والتنمية المستدامة للدول عينة البحث ،

وتبين لنا من نتائج التقدير للأنموذج أن النتائج كانت مقبولة من الناحية الإحصائية والقياسية، علماً أن قيمة t الجدولية كانت 1.684، وأن قيمة F الجدولية كانت 4.08 وأن النتائج التي حصلنا عليها تفسر العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل، وهي كما يأتي:

جدول(7)

اثر التطور المالي على التنمية المستدامة

المتغير المستقل / المتغير المعتمد		ثابت معادلة الانحدار	مؤشر اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة
مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	β	8.828	18.28	%60.5	8.29
	t	0.345	2.88		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Minitab15

ويظهر من الجدول رقم (7) الذي يوضح علاقة مؤشر اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي والذي يمثل التطور المالي بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي يمثل التنمية المستدامة علاقة ذات تأثير معنوي ايجابي ، وهو ما يوكد ان العلاقة ايجابية بين التطور المالي والتنمية المستدامة ، اذا كلما زاد التطور المالي زادت التنمية المستدامة في الدول عينة البحث والمتمثلة بالأمارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان ، ويظهر من الجدول ايضا ان قيمة R^2 60.5% وهي تمثل القوة التفسيرية للمتغير المستقل والتأثير الذي يحدثه في المتغير التابع ،

كما أن قيمة t و F المحسوبة أظهرت معنوية الأنموذج، إذ بلغت قيمة t المحسوبة 2.88، كما بلغت قيمة F المحسوبة 8.29 .

تصنيف الدول عينة البحث وفقا لمؤشر التنمية المستدامة

سيتم تصنيف الدول عينة البحث حسب مؤشر التنمية المستدامة وهذه الدول هي الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان وكما هو واضح في الجدول الاتي :-

جدول(8)

تصنيف الدول عينة البحث حسب مؤشر التنمية المستدامة

الدول عينة البحث	التنمية المستدامة
الامارات	40456.98
الكويت	39368.02
البحرين	23188.59
السعودية	22425.72
عمان	18909.46

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Minitab15

يظهر من الجدول رقم (8) ان الامارات قد حققت المرتبة الاولى في التنمية المستدامة لذا بلغ متوسط المؤشر 40456.98 ما يدل على اهمية التطور المالي الذي حصل في الامارات وانعكس ايجابيا على تحقيق التنمية المستدامة فيها ، في حين حققت الكويت المرتبة الثانية في التنمية المستدامة حيث بلغ المؤشر فيها 39368.02، في حين حققت البحرين المرتبة الثالثة في التنمية المستدامة اذ بلغ المؤشر فيها 23188.59، في حين حققت السعودية المرتبة الرابعة في التنمية المستدامة اذ بلغ المؤشر فيها 22425.72 ، في حين حققت عمان المرتبة الخامسة في التنمية المستدامة لعينة البحث اذ بلغ المؤشر فيها 18909.46 .

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

١- يساهم التطور المالي في تحقيق وزيادة التنمية المستدامة من خلال توفير القروض المتنوعة التي تسهم في انشاء المشاريع المتنوعة والعملاقة ومن ثم زيادة الاستثمارات والانتاجية .

٢- اتجاه مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع في اغلب الدول عينة البحث والمتمثلة في الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان.

٣- اتجاه مؤشر اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع في اغلب الدول عينة البحث والمتمثلة في الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان .

٤- اتجاه مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع في اغلب الدول عينة البحث المتمثلة في الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان .

٥- انخفاض مؤشر معدل البطالة في اغلب الدول عينة البحث المتمثلة في الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان .

٦- ثبوت مؤشر التغير في مساحة الغابات في اغلب الدول عينة البحث المتمثلة في الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان .

٧- ارتفاع مؤشر مستخدمو الانترنت في اغلب الدول عينة البحث المتمثلة في الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان .

٨- يساهم التطور المالي في تحقيق التنمية المستدامة في اغلب الدول عينة البحث المتمثلة في الامارات والسعودية والكويت والبحرين وعمان .

٩- احتلت الامارات المرتبة الاولى في تحقيق التنمية المستدامة بين الدول عينة البحث .

المقترحات

١- السعي نحو زيادة تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة وشمول كل الفئات بالقروض المتنوعة والذي يسهم في زيادة التطور المالي والذي ينعكس مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة .

٢- تطوير الانظمة المصرفية للدول وزيادة العمق المالي يسهم بشكل كبير وايجابي في تحقيق التنمية المستدامة .

٣- ضرورة سعي الدول نحو تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية الامر الذي ينعكس في تحقيق تنمية مستدامة لجميع الدول .

٤- تعد التنمية المستدامة هدفا استراتيجيا تسعى جميع الدول نحو تحقيقه لذلك يتطلب من جميع الدول تطوير قطاعاتها المصرفية وتحقيق أقصى درجات التطور المالي الذي ينعكس في زيادة الاستثمارات والانتاجية وتحقيق تنمية مستدامة .

المصادر

قاعدة بيانات البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ، 2019 .

1-Afonso,Antonio and Blanco-Arana,2018,Financial Development and Economic Growth: A Study for OECD Countries in the context of Crisis, REM Working Paper 046-2018 .

2-Adejumo , Akintoye Victor, and Adejumo ,Opeyemi Oluwabunmi,2014, Prospects for Achieving Sustainable Development Through the Millennium Development Goals in Nigeria , European Journal of Sustainable Development , 3,1.

3-Anwar, Sofia , Shabir, Ghulam and Hussain,Zakir,2011, Relationship between Financial Sector Development and Sustainable Economic Development : Time Series Analysis from Pakistan , International Journal of Economics and Finance , vol.3 , No.1 .

4-Alinska,Agnieszka,Filipiak, Beata Zofia and Kosztowniak,Aneta,2018, The Importance of the Public Sector in Sustainable Development in Poland ,Journal Sustainability, MDPI , doi:10.3390 .

5-Andrada ,Moldovan Gavril Ioana,2015, Sustainable Development and CSR in the Financial Sector, Annals of the Constantin Brancusi University of Targu Jiu ,Economy Series ,Issue 1 , Volume 1 .

6-Bongini ,Paola, Iwanicz-Drozdowska, Malgorzata, Smaha, Pawel and Witkowski,Bartosz,2017, Financial Development and Economic Growth: The Role of Foreign-Owned Banks in CESEE Countries, journal Sustainability , doi:10-3390 .

7-Batuo, Enowbi ,Mlambo, Kupukile and Asongu, Simplice, 2017, Linkages between Financial Development , Financial instability , Financial Liberalisation and Economic Growth in Africa, MPRA, 82641.

8-Cojocaru, Laura, Hoffman, Saul and Miller, Jeffrey, 2011, Financial Development and Economic Growth: Empirical Evidence from the CEE and CIS Countries, University of Delaware , Working Paper No.2011-22

9-Dong, Yan, Hauschild, Michael Z ,2017, Indicators for environmental Sustainability, The 24th CIRP Conference on Life Cycle Engineering.

10-Demetriades, Panicos O. ,2008, New Perspectives on Finance and Growth , University of Leicester, Working Paper No. 08/14.

11-Estrada, Gemma, Park, Donghyun and Ramayandi,Arief,2010, Financial Development and Economic Growth in Developing Asia, Asian Development Bank, Working Paper Series, No.233 .

12-Ghosh, Sumita ,Vale, Robert and Vale, Brenda,2006, Indications from Sustainability Indicators, Journal of Urban Design, Vol.11.,No.2 .

13Harutyunyan,Artak,Massara,Alexander,Ugazio,Giovanni,Amidzic,Goran , and Walton,Richard,2015, Shedding Light on Shadow Banking, IMF Working Paper,WP/15/1 .

14-Iheanacho,Eugene,2016, The Impact of Financial Development on Economic Growth in Nigeria: An ARDL Analysis, Journal economies,4, 26,doi:10.3390.

15-Karapici,Amanda,Karapici,Elton,2016, A Comparative Empirical Analysis of Financial Development Indicators Between Transition Economies and Developed ONES , Quantitative Methods in Economics, Volume XVII, No.4 .

16-Lapinskiene,Giedre,Peleckis,Kestutis,2009, Impact of Sustainable development Indicators on Economic Growth : Baltic Countries in the Context of Developed Europe,10(2) .

17-Lenka,Sanjaya Kumar,2015, Measuring Financial Development in India: A PCA approach, Theoretical and Applied Economics,No.1 .

18-Moran,Daniel D. ,Wackernagel,Mathis,Kitzes,Justin A.,Goldfinger,Steven H ., Boutaud,Aurelien,2008,Measuring Sustainable Development –Nation by nation, Ecological Economics 64.

19-Reid,Richard,2010, Financial Development A Broader Perspective,Asian Development Bank Institute,Working Paper Series,No.258 .

20-Svirydzenka,Katsiaryna,2016, Introducing a New Broad-based Index of Financial Development,IMF Working Paper,WP/16/5 .

21-Samargandi,Nahla,Fidrmuc,Jan and Ghosh,Sugata,2013, Is the Relationship between Financial Development and Economic Growth Monotonic for Middle Income Countries? Brunel University London, Economics and Finance Working Paper Series,No. 13-12 .

22-Tadesse,Solomon,2005, Financial Development and Technology,Williarn Davidson Institute Working Paper ,No 749.

23-Ume,Kalu Ebere,Nelson,Nkwor and Onwumere,Prof.J.U.J, 2015, Measuring the Dynamics of Financial Deepening and Economic Growth in Nigeria, 1981-2013: Using Engel-Granger Residual Based Approach ,Journal of Economics and Finance,Vol.6 , No.6 .